مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 04 / العـدد:02 (2020)، ص 145– 160

نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي

The emergence and development of the concept of civil society in political thought

علاق جميلة [1]

[1] جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر– الجزائر، *djamila.allag@univ-constantine3.dz*

تاريخ الاستلام: 2020/07/11 تاريخ القبول: 2020/09/30 تاريخ النشر: 2020/10/22

ملخص:

يهدف محتوى المقال إلى مناقشة موضوع يبقى متجددا باستمرار، ولم يتم حسمه من ناحية السجالات النظرية التي ما تزال تطرح حوله، فمفهوم المجتمع المدني مثل مادة خصبة للدراسات الفلسفية والاجتماعية والسياسية منذ القرن السابع عشر، ويحتل اليوم موقع الصدارة في التحليلات الاجتماعية والسياسية.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها التأكيد على تحول ذات المفهوم إلى أداة تحليلية في العلوم الاجتماعية والسياسية، وإلى قوة معيارية في مجال النقد السياسي، كما أنه لا يتواجد في فراغ مستقل ومكتف بذاته، بل متداخل مع الميادين الأخرى وينهل منها معظم موارده، كما يتفاعل مع مختلف الفواعل المجتمعية، رسمية كانت أم غير رسمية.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني، المضمون المعرفي، فلسفة العقد الاجتماعي، المجتمع السياسي، الهيمنة.

Abstract:

This article discusses a topic that is constantly being renewed, which is the concept of civil society, that has been a fertile subject for philosophical, social and political studies since the nineteenth century, today it occupies the forefront in social and political analyses, rather, it has turned into an analytical tool and a normative force in the field of political criticism, it does not exist in q vacuum but is intertwined with other fields and takes most of its resources from it.

Keywords: *civil society, cognitive content, philosophy of the social contract, political society, domination.*

المؤلف المرسل: جميلة علاق، **الإيميل**: *djamila.allag@univ-constantine3.dz*

مقدمة

ارتبط تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي بتجربة تاريخية، وحاضنة ثقافية بعينها هي البيئة الغربية والأوربية تحديدا، لكن ذلك لا ينفي حقيقة أن مختلف المجتمعات والبشرية جمعاء، ساهمت في نمو المفهوم ومدلولاته المعرفية بشكل معين.

ورغم جاذبية فكرة غربية منشأ المفاهيم، غير أن ذلك لا يؤصل إلا لجانب من الحقيقة، فحتى في المجتمعات الإسلامية وجدت المؤسسة الوقفية التي يمكن عدها مفهوما/طرحا للمجتمع المدني بثقافة وخصوصية محلية، وهو ما زاد في ثراء المفهوم تارة، تعقيد مضامينه ولبسه تارة أخرى، حيث مازال حتى الآن يشهد سجالات فكرية قوية، كونه من المفاهيم التي ما تزال تساهم في صناعة التغيير في البنية السياسية، الاجتماعية والثقافية للمجتمعات عبر العالم.

إشكالية البحث:

يعد مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم نسبية، فحتى الآن لا زال ينظر له على أنه مفهوم غامض وملتبس، حيث يختلف وفقا لتغير الزمان والمكان، تغيرت مدلولاته عبر التاريخ واكتسب مضامينا معرفية مختلفة ومتناقضة في الكثير من الأحيان.

وهو ما يدفعنا لطرح الإشكال التالي: كيف تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي، وفيم تتمثل السياقات المعرفية التي اكتسبها عبر مختلف العصور؟

منهجية البحث:

في سعي للإجابة عن التساؤل المطروح، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تحليل نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني، وفق مقاربة منهجية تحليلية ونقدية من خلال محاولة بناء قاعدة مفهومية للمصطلح، والوقوف على حقيقة التباينات التي اكتسبها، دون الانسياق وراء السياقات العامة والاحكام الشائعة والمسبقة، والتي لا تمثل عيبا معرفيا بقدر ما تكشف عمق المفهوم، وتشبثه بالسياقات التي نمى وتطور ضمنها.

أدبيات الدراسة:

وتجدر الإشارة إلى أن الأدبيات التي تناولت السياق المعرفي للمفهوم أكثر من تحصى وتعد، فالمجتمع المدني من المفاهيم التي شهدت وما تزال سجالا فكريا قويا، منذ فجر النهضة الأوربية حتى الآن، لكن الورقة البحثية ركزت على الدراسات التي اعتمدت على المصادر المرجعية ممثلة في فلسفة العقد الاجتماعي وما تلاها، علاوة على الكتابات التي طرحت تطور المفهوم بمنطق تحليلي ونقدي مقارن، وليس تاريخي سردي.

نشأة المفهوم في الفكر السياسي الغربي

يمتد مفهوم المجتمع المدني في عمق الفكر السياسي، نضج في الغرب على يد الفيلسوف اليوناني أرسطو طاليس، الذي دعا إلى تكوين مجتمع سياسي برلماني تسوده حرية التعبير عن الرأي، ويقوم بتشريع القوانين لحماية النخب في المجتمع، وهم المواطنين الأحرار دون النساء، الأطفال والأجانب .[1]

1. السياق التاريخي لظهور المجتمع المدني في أوربا:

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى التحول الهائل الذي حدث في الفكر السياسي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، تعبيرا عن إرادة الفكر الغربي للتخلص من أزمنة العصور الوسطى.

وتبدأ المرحلة الأولى من العصر الحديث مع عصر الأنوار الذي مهد للثورات البورجوازية، في مقدمتها الثورة الفرنسية للنهوض ضد الأوضاع التي كانت سائدة آنذاك ومن مظاهرها:

- سواد نظام قديم يقوم على التراتبية الاجتماعية، يميز بين الملاك والتابعين، يتبعه تصور إيديولوجي يربط بين السلطة والقدسية، سواء كانت مرجعيتها دينية أو سياسية، وقد عمل على صياغة هذا التصور رجال الكنيسة وفقهاء القانون المقدس، أو نظرية الحق الإلهي للملوك.
- استناد البنية المجتمعية إلى قسمة ثلاثية: "أولئك الذين يتعبدون، أولئك الذين يحاربون، وأولئك الذين يشتغلون من أجل إطعام الآخرين" – رجال الدين – النبلاء – الطبقة الكادحة من العامة.
- تصدع ذات البنيان في القرن السابع عشر، لم يعد معه لطبقة النبلاء سوى دورا هامشيا طفيليا، انعكاسا لتطور الفكر الاقتصادي الأوربي الذي كان آنذاك قائما على التجارة، القائمة على الامتلاك والتنقل الحر، فكان التاجر يجد نفسه ممثلا، فاعلا وسيدا.
- تراكم المصالح والمكاسب ساهم في نمو طبقة جديدة (البورجوازية)، سعت إلى نشر ما تؤمن به من قيم ومعتقدات، بغرض فرض وجودها الاجتماعي والسياسي انعكاسا للمكانة الاقتصادية التي تحوز عليها.

وعليه ارتبطت نشأة المجتمع المدني في السياق الأوربي بتطور وتغلغل اقتصاد السوق الرأسمالي، الذي يقوم على الحرية والمبادرة والمساواة، وتفكك العلاقات المجتمعية الأولية، بفعل صعود فئات اجتماعية،

اقتصادية وسياسية جديدة تحاول التجمع في منظمات جديدة لحماية مصالحها ومواجهة القوى التقليدية المناهضة التي توظف سلطة الدولة وإيديولوجية الكنيسة.

2. خصائص مفهوم المجتمع المدني:

تلقى الفهم الكلاسيكي للمجتمع المدني بوصفه جماعة منظمة في كيان سياسي، صياغته المتماسكة الأولى في سياق مدن اليونان القديمة، حيث ضمت النظرية اليونانية طيفا واسعا من العلاقات الإنسانية كالصداقة، التعليم، واجبات العبيد، التزامات السادة، المواطنة وغيرها، صاغت المقاربة الأولى للمجتمع المدني.[2]

تشير معظم البحوث والدراسات إلى أن المجتمع المدني مفهوم حديث ارتبط بدراسات عصر النهضة والتنوير الأوربيين في النصف الثاني من القرن السابع عشر، فكان العنوان الأبرز لتلك التحولات عملية الإصلاح الديني وظهور حركة إنسانية واسعة اهتمت بحقوق الإنسان، الفرد وحريته وكرامته.

ورغم عدم الإجماع حول مفهوم واحد للمجتمع المدني، لكن يوجد اتفاق حول خصائص اكتسبها المفهوم مع انعدام التحديد الدقيق للمصطلح وعدم ثبات المعنى، من جملة تلك الخصائص:

- غربية منشأ المفاهيم نتيجة تكريس التصورات الغربية حول جملة المبادئ والقواعد ذات العلاقة بالحركية السياسية في المجتمعات، ومن بينها مفهوم المجتمع المدني.
- يتميز المفهوم بالتنوع، تعدد الاستخدامات والعمق التاريخي، فمنذ عصر النهضة الأوربية حتى يومنا هذا اكتسب محتويات معرفية متباينة وحتى متضاربة .[3]
- يعد أحد المفاهيم التي تناولها الباحثون بشغف بعد الحراك السياسي وموجة التغيير التي شهدتها أوربا الشرقية ثمانينات القرن الماضي.

يقول في هذا الصدد الباحث جيفري ألكسندر: "إن مفكري أوربا الشرقية يكادون ينفردون في إعادة تقديم المجتمع المدني إلى النظرية الاجتماعية الحديثة، فإلى أن بدأوا الكتابة عنه كان لا يزال يعتبر مفهوما قديما ومحافظا من جهة، مهملا وغير مألوف من جهة أخرى". [4]

وبالعودة للإرهاصات الأولى للمفهوم، نورد المحطات التالية استنادا لأفكار مجموعة من الباحثين كانت لهم البصمة في ضبط مضمونه المعرفي.

المفهوم عند فلاسفة العقد الاجتماعي

أهم ما حاولت نظرية العقد الاجتماعي أن تقوم به هو نقد وتجاوز نظرية الحق الإلهي للملوك التي تستمد مشروعيتها من حقل القداسة (الدين والمؤسسة الكنسية)، والتوقف عن الاحتكام إلى قانون "الحق الطبيعي"، الذي يتأسس على مبدأي القوة والشهوة، حيث لا يحضر على الشخص إلا الأشياء التي لا يرغب فيها، أو لا يستطيع القيام بها.

والأطروحة الأساسية التي تدافع عنها نظرية التعاقد، هي أن انتقال المجتمعات من حالة الطبيعة كيفما كانت الفرضيات الفلسفية الواصفة لها، إلى حالة المجتمع أو الثقافة أو الدولة، تم بموجب اتفاق حر وإرادي بين الناس.

تبلور المفهوم للمرة الأولى في صيغته الاصطلاحية السياسية في سياق نظرية العقد الاجتماعي، حيث كان مرادفا للمجتمع السياسي المؤسس على التعاقد الاجتماعي، الذي تتأسس جل افتراضاته حول:

- سواد حالة الطبيعة، وهي حالة ما قبل المجتمع، حيث يعيش الأفراد مجردين من كل وسائل المدنية والروابط الاجتماعية.
- يعيشون الحرية التامة، كل مستقل عن الآخر وغير مرتبط به.
- يتفق فلاسفة النظرية حول هذه النقاط رغم اختلافهم في تحديد الملامح الأساسية لحالة الطبيعة.
- يقيم العقد والاتفاق حكم الأغلبية المقيد، ليحمي حياة الأفراد، حرياتهم وممتلكاتهم، وبذلك يؤكد لوك مبدأ الديمقراطية في الحكم، بينما يعزز هوبز مبدأ القوة.[5]

ففي سياق فلسفة العقد الاجتماعي اعتبر المجتمع المدني كل تجمع بشري، خرج من حالة الفطرة الطبيعية إلى الحالة المدنية، التي تتمثل بوجود هيئة سياسية، قائمة على اتفاق تعاقدي، وبهذا المعنى كان المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيما سياسيا، يضم المجتمع والدولة معا، ولا تمييز بينهما.

1. توماس هوبز وسبينوزا :

ينطلق هوبز من نظرية أن الحياة الطبيعية كانت حالة حرب يسودها العنف "فالإنسان ذئب للإنسان، ورغم أنه لا ينكر أن قانون الطبيعة هو مبدأ السلام، لكن يرى أن رغبات البشر وشهواتهم أشد من التزام العقل بقانون الطبيعة[6]، الذي يبقى الأساس لكل التزام مدني وسياسي، أخلاقي وديني.

ولما تعذرت الحياة على هذا النحو، حيث الأفراد في حالة الطبيعة في حرب مستمرة، تصور هوبز المخرج في عقد اجتماعي، يتم بمقتضاه تنازل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية لفائدة الحاكم، الذي يوفر لهم الأمن ويحمي أموالهم وممتلكاتهم.

2. جون لوك :

يعتبر المنظر الحقيقي للديمقراطية الليبرالية، ينطلق من حفظ الملكية الخاصة إلى تأسيس المجتمع المدني، يشدد على عدم شرعية السلطة المطلقة، ويؤكد على الحقوق الطبيعية من قبيل: حق الملكية الخاصة، الحق في مقاومة الطغيان والتأكيد على مبدأ فصل السلطة التشريعية عن التنفيذية ضمانا للحرية. [7]

يتمسك لوك بأن حالة الطبيعة محكومة بقوانين الطبيعة، التي تعلم البشر أنهم مستقلون ومتساوون[8]، يعيشون في سلام دائم، في ظل قناعتهم بعدم إلحاق الضرر بالآخرين، لا في حياتهم ولا حرياتهم ولا ممتلكاتهم طالما أنهم جميعا مستقلون ومتساوون[9]، لكن كان الأمل يحذوهم لوضع اجتماعي أفضل منظم مدنيا وسياسيا، فكان العقد بين الأفراد والحاكم يضمن حقوقهم وحرياتهم، ويصون مواطنتهم، فهم ليسوا عبيدا.

3. جون جاك روسو :

أرجع عملية الانتقال من حالة طبيعية، إلى حالة الاجتماع الإنساني إلى تملك الغريزة، فالأفراد يعيشون في عزلة مطلقة، أما المجتمع المدني فيتشكل على يد أفراد أحرار بالطبيعة وأخلاقيون بالقوة، وما يمكنهم من تجاوز انعزالهم هو رغبتهم في الأمان وميلهم للتعاطف.[10]

فالمجتمع الوليد عن فكرة العقد يحقق الانتقال من حالة الطبيعة، ليجعل الإنسان الطبيعي بشرا كامل الإنسانية إلى المجتمع المدني، الذي لا يخضع لأي نظام إلهي، أو لنظام فرضية الطبيعة، وباعتباره رابطة أخلاقية، تدفع الأفراد الذين يشاركون على نحو كامل في الحياة السياسية للجماعة.

فكان المجتمع المدني حسب تصوره نقيضا للمجتمع الديني، بينما يشكل (المجتمع المدني) مع المجتمع اللائكي شيئا واحدا.[11]

وعليه ظل ميلاد المجتمع المدني حسب فلسفة العقد الاجتماعي مقترنا بمبدأ التملك، ما يعني التفاوت بين البشر، وبالتالي ظهور الشر والفساد، فكان لزاما اللجوء إلى العقد.

نخلص اعتمادا على ما سبق إلى أن المجتمع المدني هو ذلك المجال الاقتصادي للمصالح الخاصة بحيث:[12]

- يظهر كل فرد باعتباره ذاتا مستقلة عن الذوات الأخرى، تبحث عن صالحها الخاص في مواجهة الإرادات الأخرى.
- هو ميدان المنافسة الحرة بين الذوات الأنانية، التي يبحث كل منها عن إثبات حاجاته الخاصة.
- لا يعرف المراتب الاجتماعية، ولا التدرج الاجتماعي، تركيبته الداخلية لا تعرف السيطرة ولا التبعية، فالعلاقات داخله ليست بين قوى اجتماعية أو طبقات بل بين أفراد أحرار متساوين.

وعلى ارتباط تطور المجتمع المدني بالحضارة الغربية، ومع أن صيغته الاصطلاحية جاءت في خضم فلسفة العقد الاجتماعي، لكن ذلك لا ينفي كلاسيكيته التي تعود للفلسفتين اليونانية والرومانية، رغم أن التصورات التي جاءت حوله مختلفة ومتشعبة.

بالنسبة للوك وهوبز المجتمع المدني أو المتمدن، يعكس مناخ المؤسسات التي تؤسسها الدولة لمنع انتشار العنف واللااستقرار، فهو يعكس مناخا تفاعليا، وخارج هذا الإطار ما زال المجتمع يعيش حالة الطبيعة والفوضى، بينما يسود داخله السلام، الأمن والثروة.

فحدده هوبز بأنه المجتمع المنظم سياسيا عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد، وفي حيز الحكومة تصنع القوانين المدنية، التي ينبغي على المواطنين الالتزام بها، وبالتالي فالمجتمع المدني لا يمكن أن تقوم له قائمة في غياب سلطة الدولة، حيث يتشكل ويصان ضمن إطار ذات السلطة.[13]

أما لوك فميزه عن الدولة دون أن يلغي تماما الروابط القائمة بينهما، حيث يبقى المجتمع المدني المحرك الأساسي لتحقيق التوازن الأكبر في المجتمع، وفر للناس للمرة الأولى إمكانية تنظيم حياة حرة ومستقرة.

فالبشر كائنات اجتماعية قادرة على العيش معا، دون الحاجة للسلطة القاهرة التي تحدث عنها هوبز، ما يجعل الحاجة للمجتمع المدني أمرا ضروريا .[14]

وبالتالي اعتبرت إسهامات نظرية العقد الاجتماعي، وما ترتب عنها من جدل وخلاف من مصادر التراكم المعرفي والنظري، الذي أدى إلى ظهور مصطلح المجتمع المدني، في سياق رد فعل على النظام القائم آنذاك والأسس التي بني عليها.

على خلاف ذلك أكد آدم فرجسون وهو أحد مفكري عصر التنوير في القرن الثامن عشر، شمولية المجتمع المدني لكل التفاعلات السياسية، الاقتصادية والتجارية التي تمس بناء اجتماعيا محددا بدولة قائمة وسيدة، بما لم يخرج عن نطاق أن المجتمع المدني هو جملة مؤسسات الدولة، حيث لا يفرق بين الدولة والمجتمع المدني وهما شيئان متماثلان.

بينما يؤكد جون بودان أن المجتمع المدني لا يمكن أن يوجد دون تفاعل وشراكة مع كيانات أخرى، وذلك بمباركة من العائلة الحاكمة، بما يعني ربط الفعالية الاجتماعية والاقتصادية بالتبعية للملكية.

في حين اعتبر آدم سميث المجتمع المدني على أنه اقتصاد تجاري وتقاسم للعمل مع الإقرار بالحاجة والتعاون والمساعدة المتبادلة، إنه منطق قائم على المبادرة والحاجة المشتركة للإنسان والمجتمع، فالأسواق المستندة إلى تقسيم العمل تتيح للأفراد مضاعفة مهاراتهم الخاصة، وتنظيم اعتمادهم المتبادل.

وقد كان سميث أول من صاغ الفهم البورجوازي للمجتمع المدني بصورة دقيقة، من خلال دمج النشاط الاقتصادي وعمليات السوق في فهم الحياة المتمدنة، فبينما كانت التصورات المبكرة تعتبر السياسة مصدرا للاستقرار، جاء الاقتصاد السياسي ليمنح الامتياز للعمليات الاقتصادية.[15]

المفهوم في الفكر السياسي الحديث والمعاصر

أخذ المجتمع المدني معنى مغايرا في القرن الثامن عشر، وهو الوسيط بين مؤسسات الدولة وبقية المجتمع.

1. المجتمع المدني عند هيغل:

نظر فريدريك هيغل للمجتمع المدني على أنه ذلك الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين الأسرة والدولة، ومؤسساته ضرورة بشرية لا غنى عنها.

يشتمل على أفراد يتنافسون من أجل مصالحهم الخاصة لتحقيق حاجاتهم المادية[16]، وبالتالي هو ذلك التنظيم الذي يستهدف ملأ حيز الفراغ الاجتماعي والاقتصادي بين الدولة ومؤسساتها الحكومية من جهة والأسرة من جهة أخرى، مستعينا بمؤسسات وسيطة أطلق عليها التعاونية الأهلية.[17]

المجتمع المدني عنده مخالف لأفكار التمدن عند لوك وبودان، فهو مجتمع الحاجة والأنانية والمصالح الضيقة الخاصة لذا يبقى بحاجة مستمرة للرقابة الدائمة من طرف الدولة، هذه الأخيرة وظيفتها الأساسية

الحفاظ على حركية المجتمع وحماية مصالحه وتوجيه أنشطته، ففي غياب الدولة لا توجد الحرية، وهي قيمة لا يجدها الفرد لا في العائلة ولا في المجتمع المدني، إنما ضمن إطار الدولة فقط.[18]

2. المجتمع المدني عند ماركس:

أما كارل ماركس فبنى مفهومه للمجتمع المدني على انتقاد التصور الهيجلي حول الدولة والمجتمع المدني، وهو ما قاده إلى صياغة البيان الشيوعي عام 1848، فهو قائم على مفاهيم وسائل الإنتاج، الصراع الطبقي والخطورة التي تنطوي عليها الرأسمالية.

المجتمع المدني سابق في وجوده على الدولة ذاتها في مرحلة الصراع الاجتماعي والتنافس الاقتصادي، في إطار الفكر الماركسي حول أساس نشأة الدولة وتفسيره المادي للتاريخ، وصولا في نهاية المطاف إلى القضاء على الدولة ككل، التي اعترف بوجودها المؤقت في المرحلة الشيوعية، بينما يتحول المجتمع المدني إلى القابض على كل شيء .[19]

وفي ذلك التمييز الكلاسيكي بين البنية التحتية والفوقية اعتبر المجتمع المدني مكونا أساسيا من مكونات البنية الأولى، لأنه يمثل القاعدة المادية للدولة اقتصاديا وإنتاجيا، فهو مجال حراك طبقي لا يعبر عن مصالح البروليتاريا.

كما ذكر ماركس أن الدولة العلمانية الحديثة تقدم وجودا مزدوجا، يكون فيه الأفراد أعضاء في المجتمع المدني، يتابعون مصالحهم الخاصة ويبحثون عن رخائهم، ومن جانب آخر يرون أنفسهم بوصفهم مواطنين يعملون من أجل الخير المشترك.[20]

وبالتالي قدم ماركس قراءة مزدوجة للمجتمع المدني، فهو من جهة الفضاء الذي تجتمع فيه كل العلاقات والروابط المادية القائمة بين الأفراد، في سياق مرحلة تاريخية محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج، ومن جهة ثانية يمثل مجالا لتضارب المصالح الاقتصادية، في إطار القيم البورجوازية والحياة الاجتماعية[21]، إذن هو مجتمع مدني اقتصادي.

3. المجتمع المدني عند غرامشي:

عرف المفهوم نقلة مضامينية نوعية مع تصورات المفكر الإيطالي اليساري أنطونيو غرامشي، رغم أن فكرة المجتمع المدني تطورت في حضن الفلسفة السياسية الليبرالية، من خلال الربط بين مفهومي الهيمنة والثقافة، ثم بين مفهومي الهيمنة والمجتمع المدني.

كان غرامشي مهتما بالجوانب غير الاقتصادية للمجتمع المدني، فهو بالنسبة له كينونة منفصلة ليس عن الجهاز القسري للدولة فحسب، إنما أيضا عن المؤسسات الاقتصادية للمجتمع، مركزه هو الميدان الذي يتم فيه دعم ومنازعة فرص الهيمنة، يمثل المؤسسات الثقافية والاجتماعية والأنشطة المجتمعية.[22]

عبر عن المجتمع المدني باعتباره جزء من البنية الفوقية، التي يميز فيها بين المجتمع المدني الذي يعبر عن جملة المؤسسات، على غرار الكنيسة، الصحافة، الأدب والنقابات، والمجتمع السياسي أو الوظيفة القيادية التي تعبر عنها الدولة.

- وظيفة الأول (المجتمع المدني) الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجيا، يضطلع بها المثقفون.
- وظيفة الثاني (المجتمع السياسي)، السيطرة والإكراه، تضطلع بها الدولة والسلطة القضائية، بواسطة القوة والتهديد بالقوة.

حيث يصبح المجتمع المدني ليس فضاء للتنافس الاقتصادي مثلما يعتقد ماركس وهيغل، بل فضاء للتنافس الإيديولوجي[23]، حيث لا يمثل العلاقات المادية فحسب، بل حتى الثقافية والروحية.

4. المجتمع المدني عند دي توكفيل:

فيما اعتبر ألكسيس دي توكفيل المجتمع المدني السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي، التي تجذب المواطنين بكل عفوية، كما أكد على دور الروابط والجمعيات الاجتماعية في تشكيل المجتمع المدني.

إذ هي بمثابة مدارس تلقن المواطن قيم المحافظة على الحقوق والواجبات والترابط المجتمعي، ما يميزها عن الأحزاب السياسية (الجمعيات السياسية)، ويؤكد على حرص الدولة عدم منع المواطنين من تأسيس هذه الجمعيات، حتى لا تقتل فيهم روح الميل للتجمع والتكتل. [24]

يتضح من خلال هذا المسح البسيط، مدى التباين في رصد مضمون الظاهرة وتداعياتها، لاختلاف الحقب التاريخية، الأدوات المنهجية والخلفيات الإيديولوجية والعملية.

المفهوم في الفكر العربي والإسلامي

اعتبر بعض المفكرين أن المجتمع المدني مفهوم دخيل على تراث الفكر السياسي العربي والإسلامي، لم تتناوله الأدبيات إلا في العقود الأخيرة متزامنا مع موجة التحول الديمقراطي التي شهدتها بعض الدول.

هناك من يرى أن المفهوم لم يرتكز على مرجعية فلسفية تكون أساسا له من الناحية النظرية، لكن جرى التعرف عليه عبر الاهتمام المتزايد الذي لاقته كتابات غرامشي في الساحة العربية منذ سبعينات القرن الماضي، وبالتالي لم يكن أحد المفاهيم المتداولة في الخطاب النظري السياسي أو الإيديولوجي العربي يساري كان أم إسلامي.[25]

أما ما تعلق بالموجود في التراث العربي الإسلامي من مؤسسات تقليدية فلا يمكن اعتبارها مجتمعا مدنيا حسب بعض المفكرين العرب، وحجتهم في ذلك أن المجتمع المدني لا ينصرف عن كونه مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية، التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها. [26]

فالإنسان من الأنواع التي لا يمكن أن يتم لها الضروري من أمورها، ولا تنال الأفضل من أحوالها إلا باجتماع جماعات كثيرة منها في مسكن واحد[27]، حيث اعتبر الفارابي أن الاجتماع هو جزء من الاجتماع المدني، تتم في المحال أو القرى لأجل أهل المدينة، والفرق أن المحال أجزاء للمدينة، والقرى خادمة للمدينة، بينما الجماعة المدنية هي جزء للأمة تنقسم مدنا.[28]

كما تحدث ابن خلدون عن أهل الحرف والصنائع، الطرق والفرق، ما يوحي بدلالة وجود المجتمع الأهلي عربيا لوصف مظاهر العلاقة بين البشر، الذين ينتجون أنماطا من العمل والنشاط الاقتصادي، الثقافي والاجتماعي.

علاوة على ذلك يجد المجتمع المدني أساسه في تفاعل ثلاثة أنظمة من القيم: الليبرالية، الرأسمالية والعلمانية، وهي نظم لا تتفق مع القيم الإسلامية السائدة. [29]

في المقابل يرى البعض أن الوقف[30] أو المؤسسة الوقفية شكلت أحد العناصر الأساسية في التكوين الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي للمجتمع العربي والإسلامي، ويثبت التاريخ دوره ونشاطه في إمداد ذات المجتمع وتحصينه، على ضوء إعلاء شأن المبادرات الاجتماعية ودعم جهود التكافلات الأسرية، وقد كان لهذا النظام إسهاما بارزا في إنشاء العديد من مؤسسات النفع العام، ورغم إلغائه أحيانا أو وضع أملاكه تحت الإشراف الحكومي أحيانا أخرى، إلا أنه لا زال قائما حتى الآن في كثير من الدول، وبالتالي يمكن البناء عليه كسند قوي للمجتمع الأهلي في المجتمعات المعنية.

أما فيما يخص مصطلح المجتمع المدني في المجال التداولي العربي، فقد أرجعه علي الكنز إلى أواخر السبعينات في بلدان المغرب قائلا: "إن قضية المجتمع المدني كموضوع مركزي للتفكير ظهرت في المناقشات

أواخر السبعينات في بلدان المغرب قبل المشرق، وبصفة مفارقة في أوساط اليسار أكثر من أوساط البورجوازية الليبرالية، ولم يتوسع هذا النشاط في أوساط أخرى وفي عموم العالم العربي إلا في فترة لاحقة"، والسبب في ذلك يعود لكون قضايا المجتمع المدني كانت قضايا ثانوية إذا ما قورنت بقضية الاستقلال الوطني.

بينما خطاب المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي يعيد تجديد عقائدية الحداثة بعد إخفاق الفكر اليساري، حيث بات يطرح كمناهض للعقائدية الإسلامية، ويؤسس للتحالف الجديد بين النخب الحديثة وتلك الخائفة على وضعها السياسي، كضمانة لاستمرار حركة التحديث والعقلنة الاجتماعية، وبالتالي تزامن البحث عن البديل للنظم الاستبدادية العربية مع النقاش الدائر في الغرب منذ ثمانينات القرن الماضي، تحديدا في أوربا الشرقية وجدوى المواجهة بين المجتمع المدني والنظم الشمولية المغلقة.

بالمحصلة يتضمن المجتمع المدني العربي عديدا من التركيبات والتنوعات الاجتماعية والتاريخية، الدينية والطائفية، وهي ليست كلها على الدرجة ذاتها من الأهمية من قطر عربي لآخر، لكنها تبقى وصفة من وصفات التكوين الاجتماعي العربي، حيث ملامحه ما تزال قائمة.

ومن ناحية أخرى يرى بعض المنظرين العرب، أن كون المجتمع المدني مفهوما غربيا بالأساس لا ينفي أهميته، وإمكانية استخدامه في دراسة واقع المجتمع المدني العربي.

وحسب المفكر الفلسطيني عزمي بشارة فإن مفهوم المجتمع المدني يتغير مع تغير الموقف الإيديولوجي للمتكلم، حيث المفهوم الاشتراكي للمصطلح يختلف عن الفهم الليبرالي، وحتى مؤخرا عن الفهم الإسلامي أيضا، كما يأخذ في العالم الثالث أشكالا في مخيال النخب تختلف عنه في أوربا الغربية والولايات المتحدة، رغم أن تغير المفهوم إلى هذه الدرجة بين مرحلة زمنية وأخرى ومن مكان لآخر قد يفقده قيمته التحليلية.[31]

ويعود عدم ثبات المعنى وانعدام التحديد الدقيق للمصطلح لثلاثة أمور :

الأول: جدة استخدام المصطلح المنقول عن ثقافة أخرى.

الثاني: التبدل السريع للمضمون النظري للمصطلح الناجم عن تبدل التجربة العملية للمجتمعات.

الثالث: السياق الجديد الذي يستخدم فيه المصطلح، والمرتبط بالسجال العقيدي والعملي.

المفهوم الإجرائي للمجتمع المدني

بالعودة للفكر السياسي المعاصر توجد العديد من الإسهامات، منها مقاربة شارل تايلور التي ضمنها ثلاث تصورات حول المجتمع المدني هي[32] :

1. **التصور بالمعنى الجزئي:** يقصد به مجموع الجمعيات المستقلة مثل العائلة والكنيسة التي لا تقع تحت وصاية الدولة، فالتركيز هنا قائم على مؤشر الوجود (التأسيس) والارتباط.
2. **التصور بالمعنى الوظيفي:** حيث يوجد المجتمع المدني عندما يكون المجتمع ككل قادر على بناء وتنسيق نشاطاته، حول الجمعيات المستقلة والمبادرة في اختصاصات وظيفية محددة مثل: البيئة، الثقافة، المرأة والدين.
3. **التصور بالمعنى الشمولي:** يعكس مناخ الجمعيات التي بإمكانها التوجيه الفعلي لسياسات الدولة، بما فيها جماعات الضغط والمصالح.

ويرى برهان غليون أن التنظيم المدني ينطوي ككل تنظيم بشري على عناصر سلطة داخلية، تتضمن استخدام وسيلتي القمع والإقناع لضبط نشاط الأفراد المنخرطين وسلوكهم، نشاط السلطة فيه أكثر مرونة وتعددية، يرتبط بعوامل عديدة متبدلة مثل: الظروف التي تمارس فيها والتقديرات الشخصية للقادة، قوة العلاقات الشخصية وجاذبية المصالح المادية.

بينما اعتبره سمير أمين مجموع الأبنية والمؤسسات خارج سلطة الدولة، ويندرج تحت هذا الإطار جميع القوى العاملة في جميع المجالات، التي تنظم نفسها بشكل مغاير للدولة، حيث تستطيع على غرارها أن تلعب دورها في التطور الاجتماعي.

كما عرفه سعد الدين إبراهيم، علي أنه "التنظيمات الطوعية التي تقع خارج نطاق سيطرة الدولة، أو التجمعات الاجتماعية الأولية، وتساهم هذه التنظيمات في تنمية استقلالية الأفراد في ممارسة حقوقهم السياسية والاجتماعية"، ويؤكد سعد الدين إبراهيم أن المجتمع المدني- وفقاً لهذا المفهوم- هو شرط أساسى لوجود نظام ديموقراطي ناجح.[33]

وبالنظر إلى هذه المفاهيم غير التوافقية، لا بد من تقديم مفهوم إجرائي لهذه الظاهرة المجتمعية التي أصبحت تعرف كقيمة ورأسمال اجتماعيين[34]، ضروريين لترشيد المجتمع والدولة معا، حيث ارتبط مؤخرا بقضايا السلم والإصلاح والتنمية في العلاقات الدولية.

وعلية يمثل: "مجمل التنظيمات والجمعيات الوظيفية غير السياسية، النشطة والمبادرة، المستقلة والهادفة لتحقيق الصالح العام في المجتمع".[35]

خاتمة:

بالرغم من أن جذور مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي الغربي، تمتد إلى بدايات القرن السابع عشر، إلا أنه يحظى الآن باهتمام لم يسبق له مثيل، وقد بدأ هذا الاهتمام خلال العقديين الماضيين، إذ استخدم باعتباره أداة تحليلية لتفسير سقوط المعسكر الشرقي في أوروبا، وانهيار بعض النظم السلطوية في أمريكا اللاتينية، وفى هذا الإطار تم التعامل معه كأحد العناصر الأساسية في المشروع الإصلاحي الليبرالي.

بناء على ما سبق توصلت الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج، نجملها في النقاط التالية:

- من المتفق عليه في كتابات المفكرين أن المجتمع المدني، ظهر في الغرب مع نشأة الدولة الليبرالية، تزامنا مع الانتقال من مرحلة الإقطاع، أين تم الاعتراف بالحقوق والحريات، الملكية الخاصة والعلمانية، كما احتضنته العديد من الكتابات الفلسفية للفكر التنويري.
- لا بد التمييز في المقام الأول بين المجتمع المدني كمصطلح وكظاهرة، أما الظاهرة فتعود إرهاصاتها إلى الفكر اليوناني، وقد تمتد لأبعد من ذلك، أما المصطلح فتبلور للمرة الأولى في سياق فلسفة العقد الاجتماعي، التي كان لها بالغ الأثر في تبلور الظاهرة وبعض أبعادها.
- يتضح من خلال المسح البسيط الذي قمنا به حول المجتمع المدني، مدى التباين في رصد مضمون الظاهرة وتداعياتها، لاختلاف الحقب التاريخية، الأدوات المنهجية والخلفيات الإيديولوجية والعملية للباحثين والمفكرين.
- كان ولا زال مفهوم المجتمع المدني يبنى على الاعتراف بالحقوق الليبرالية، وإقرار الحريات التي تشكل ضمانا للعمل التطوعي المبادر والحر، علاوة على التمحور حول الفرد والإيمان بطاقاته وقدراته المبدعة والخلاقة.

الهوامش:

[1] بلال أمين زين الدين، منظمات المجتمع المدني في الدول العربية: دراسة مقارنة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014، ص 65.

[2] جون إهرنبرغ، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة: علي حاكم صالح، حسن ناظم، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط 1، 2008، ص 29.

[3] امحند برقوق، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية"، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 08، جانفي 2009، ص02.

[4] كريشان كومار، "حول مصطلح المجتمع المدني: مذكرة إضافية عن مفهوم المجتمع المدني وميادينه"، ترجمة: عدنان جرجس، الثقافة العالمية، العدد 107، يوليو 2001، ص 35.

[5] فريال حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص 16.

[6] نفس المرجع، ص 18.

[7] عبد الجليل أبو المجد ، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، المغرب: إفريقيا الشرق، 2010، ص 28.

[8] فريال حسن خليفة، المرجع نفسه ، ص 18.

[9] عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص 29.

[10] جون إهرنبرغ، مرجع سابق، ص 290.

[11] حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية: إقصاء أم تكامل، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1997، ص 53.

[12] امحند برقوق، مرجع سابق، ص 02.

[13] جون إهرنبرغ، مرجع سابق، ص 149.

[14] جون إهرنبرغ، المرجع نفسه، ص 173.

[15] جون إهرنبرغ، المرجع نفسه، ص 196.

[16] رضوان زيادة، تحديات الإصلاح في العالم العربي، دمشق: مركز الراية للتنمية الفكرية، 2006، ص 124.

[17] بلال أمين زين الدين، مرجع سابق، ص ص 43-44.

[18] عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص 39.

[19] بلال أمين الزين، مرجع سابق، ص 44.

[20] بن داود إبراهيم، المجتمع المدني بين الفاعلية والتغييب، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط 1، 2015، ص 13.

[21] عبد العزيز بوودن، "بعض مفاهيم المجتمع المدني وآليات تفعيله". في: المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر، إشراف فضيل دليو، قسنطينة: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث و الترجمة، 2015، ص 30.

[22] كريشان كومار، مرجع سابق، ص 38.

[23] رضوان زيادة، مرجع سابق، ص 126.

[24] عبد العزيز بوودن، مرجع سابق، ص 31.

[25] بلال أمين زين الدين، مرجع سابق، ص 120.

[26] لطاد ليندة بن محرز، إشكالية مفهوم المجتمع المدني: قراءة سوسيوتاريخية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016، ص 25.

[27] أبو نصر الفارابي، السياسة المدنية، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ط 1، 1996، ص 73.

[28] نفس المرجع، ص 74.

[29] لطاد ليندة بن محرز، المجتمع المدني ودوره في بناء الدولة والتحولات السياسية: دراسة تطبيقية الجزائر أنموذجا، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016، ص 08.

[30] الأصل في الوقف كما يقول الفقهاء، قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"، وقد فسر العلماء الصدقة الجارية بالوقف.

[31] سهيل عروسي، المجتمع المدني والدولة، دمشق: دار الفكر، 2008، ص 90.

[32] امحند برقوق، مرجع سابق، ص 02.

[33] إنجي محمد عبد الحميد، "دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي"، سلسلة أبحاث ودراسات، العدد الأول، القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ص ص 83/82.

[34] ظهر مصطلح "الرأسمال الاجتماعي" منذ سبعينات القرن الماضي في أدبيات علم الاجتماع، لكن الباحثين في العالم النامي لم يهتموا به إلا مع بداية التسعينات، وجاء من هذا المنطلق الاهتمام بالمجتمع المدني باعتباره وعاء يستوعب الأفراد، فتزيد ثقتهم المجتمعية، ما يزيد رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي، حيث توضع سياسات تنموية من أسفل تعتمد على مشاركة المستهدفين منها، وفقا لتعريفه يمثل رأس المال الاجتماعي: "مجموع الروابط والعلاقات الاجتماعية التي يكونها الأفراد في إطار بناء اجتماعي محدد يمتد من الأسرة، ويشمل جماعات الجيرة والأصدقاء ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية"، أنظر: – إنجي محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص 08.

[35] امحند برقوق، مرجع سابق، ص 02.